سوق اللحوم

حصة الفرد انخفضت من ٩ كغ إلى ٢ كغ سنوياً والأسعار تضاعفت عشرين مرة منذ ٢٠١٠

نجم: إقبال على صالات السورية بسبب فرق السعر

مستمرون في التدخل لتوفير اللحوم بأسعار منافسة ونوعية متميزة

| هني الحمدان

كشف المدير العام للسورية للتجارة أحمد نجم عن استمرار المؤسسة بالتدخل الإيجابي في تأمين كافة أنواع اللحوم في صالاتها المنتشرة في جميع المحافظات، وأكد في لقاء خاص مع «الوطن» أن المؤسسة تسعى دائماً لأن تشكل ضابط الأمان في توفر المواد الأساسية للمواطنين، وبشكل خاص في الظروف التي تشهد شحاً في هذه المواد، وتشكل اللحوم إحدى أهم المواد الاستهلاكية للمواطنين، والتي شهدت تراجعاً في كميات الاستهلاك لهذه المواد بسبب محدودية الموارد من الثروة الحيوانية وارتفاع تكاليف تربيتها، إضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بسبب الحرب التي تتعرض لها البلاد منذ أكثر من عشر سنوات، والتي ظهرت بأشكال مختلفة، واستهدفت المواطنين بلقمة عيشهم، كل ذلك دفعنا للقيام بدور في توفير المواد الأساسية حيثما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وبالرغم من الحصار الذي يطول هذه المؤسسة لمنعها من تأمين المواد التي تقدمها في صالاتها تم الاعتماد على الموردين الداخليين لتوفير هذه المواد، والتركيز على فرض سعر محدد لتلك المواد بحيث تشكل عامل الأمان الاجتماعي لأوسع شريحة اجتماعية تحتاج للحصول على المواد التي توفرها المؤسسة.

وبيّن نجم أن المؤسسة وفرت في صالاتها في العام الماضي آلاف الأطنان من مختلف أنواع اللحوم حيث باعت في دمشق ٧٦ طناً من لحم الغنم البلدي الطازج الموظب بقيمة تجاوزت ٩١٢ مليون ليرة سورية، و٧٩ طناً من لحم العجل بقيمة ٧٩٠ مليون ليرة سورية و٣٥٠ طناً من لحم الفروج المثلج بقيمة تجاوزت ١,٣٤٧ مليار ليرة سورية.

وفي ريف دمشق تم بيع ٦٩ طناً من اللحوم الحمراء بقيمة ٤٨٧ مليون ليرة سورية و٥٥ طناً من لحم الفروج بقيمة ١٩٦ مليون ليرة سورية، وفي حمص تم بيع ٥٦٧ طناً من مختلف أنواع اللحوم بقيمة تجاوزت ٢٣٠ مليون ليرة سورية في السويداء تم طرح ٤٠ طناً من مختلف اللحوم بقيمة ٧٣ مليون ليرة في حلب ٣٧ طناً بقيمة ١٨٩ مليون ليرة وفي اللاذقية ١١٨ طناً بقيمة ٤٥ مليون ليرة سورية وفي طرطوس ٦٨ طناً بقيمة ٢٥٣ مليون ليرة سورية.

وتعمل المؤسسة على تحقيق التوازن في أسعار كل المواد الاستهلاكية، من خلال طرحها للمواد بأسعار أقل مما هي عليه في الأسواق بنسبة كبيرة، وشكل ذلك عامل ضبط للأسواق، حيث لم يستطع الباعة التقرد بفرض الأسعار التي يريدونها بسبب تدخل المؤسسة، وأي متتبع لصالات السورية للتجارة يجد أن هناك ازدحاماً غير طبيعي على صالات بيع اللحوم والسبب في ذلك الفارق الكبير في الأسعار بين صالاتنا وبين محلات بيع

اللحوم، والموثوقية العالية لنوعية اللحوم المطروحة نتيجة التجربة في ذلك، وشدد المدير العام على أن المؤسسة ماضية في برنامجها في التدخل الإيجابي في جميع السلع الضرورية، بناء على التوجيهات الحكومية في هذا الإطار، والدعم الذي تتلقاه المؤسسة في سبيل توفير تلك المواد بالسعر المطلوب.

مدير المسالخ في السورية للتجارة مجدي البشير أوضح برنامج عمل المؤسسة في عمليات التدخل الإيجابي لبيع اللحوم من خلال المسالخ التي تتولى المؤسسة إدارتها في أغلب المحافظات وبشكل خاص في محافظة دمشق، حيث يتبع المسلخ المركزي في المحافظة للسورية للتجارة، وتقوم من خلاله بعمليات ذبح جميع أنواع الأبقار والأغنام التي تباع في دمشق بعد مراقبتها صحياً، وتقوم بذلك لمنافذ السورية للتجارة وللقطاع الخاص، وبيّن البشير أن عمليات استيراد اللحوم متوقفة في سورية منذ عام ٢٠١٦، وقد شهدت عمليات استهلاك اللحوم تراجعاً كبيراً خلال سنوات الأزمة من ٩ كغ للفرد سنوياً إلى ٢ كغ سنوياً، وشهدت الأسعار ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الماضية فقد ارتفعت ٢٠ ضعفاً عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وعن مقارنة أسعار بيع «السورية» بالأسعار في الأسواق بيّن البشير أن «السورية» تبيع لحم الغنم البهرة بسعر ١٩٥٠٠ ليرة للكيلو في حين في الأسواق ٢٨ ألف ليرة ولحم الغنم ٢٠ بالمئة دهنة بسعر ١٧٥٠٠ ليرة وفي الأسواق ٢٢ ألف ليرة ومسوقة الغنم في «السورية» ١٢ ألف ليرة وفي الأسواق ١٦ ألف ليرة والمثلية في السورية للتجارة ٩ آلاف ليرة وفي الأسواق ١٥ ألفاً، أما لحم العجل فيباع في السورية بـ١٦٥٠٠ ليرة وفي الأسواق ٢٢ ألف ليرة والفروج يباع حسب النشرة التموينية.

وعن مركز توظيب اللحوم التابع للمؤسسة بيّن البشير أنه باع خلال الأشهر الماضية ١٥ طناً من لحم الغنم بقيمة ٢٢٥ مليون ليرة سورية ومن لحم العجل ١٨ طناً بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة ومن لحم الفروج ٦٠ طناً بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة.

وعن رؤية المؤسسة لإمكانية تخفيض أسعار اللحوم أكد البشير أن هذا غير ممكن إلا من خلال السماح باستيراد اللحوم المجمدة، وليس الأبقار الحية، لأنه تم الإعلان مؤخراً ثلاث مرات لشراء أبقار حية لكن لم يتقدم أي من الموردين لذلك، لكن في حال تم السماح باستيراد اللحوم المجمدة من خلال لجان فنية من المختصين في المسالخ الحكومية يقومون بالإشراف على عمليات الذبح في دول المصدر، وشحن لحومها إلى البلاد من خلال عقود يقوم بها موردون من القطاع الخاص فإن ذلك سيساهم في تخفيض أسعار اللحوم في السوق، وحماية قطيع الثروة الحيوانية من الاستنزاف، وطلب البشير أن تكون عمليات التوريد محصورة بإشراف فنيّين من المسالخ لأنهم الأكثر خبرة في هذا الموضوع، وعدم اعتماد عمليات استلام اللحوم عند المعابر الحدودية لأن هذه اللجان لن تعرف كيف ذبحت هذه اللحوم وكيف تم توظيبها، وعدم السماح باستيراد اللحم بعظمة لأنه لا يتناسب اقتصادياً مع الواقع السوري وذوق المستهلك، لأن الجدوى الاقتصادية تكمن في استيراد لحوم منزوعة العظم ومجمدة بطريقة الصعق. وكشف البشير أن هناك لجنة درست هذا الموضوع مؤلفة من المؤسسة السورية للتجارة ووزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد، حيث تحفظت وزارة الاقتصاد على استيراد اللحوم المجمدة والموافقة على استيراد العجول الحية، والحقيقة أنه لم يتقدم أحد لاستيراد العجول ومطلوب الاستعجال باستيراد اللحوم المجمدة وهذا ما رأته وزارة الزراعة خلال مشاركتها في اللجنة المذكورة.

وعن الإجراءات الصحية المتبعة في عمليات ذبح وتوظيب اللحوم قال طبيب الشؤون الصحية التابع لمحافظة دمشق خالد قرقورة والمكلف العمل في المسلخ المركزي في دمشق إنه لا يتم ذبح أي شاة أو عجل إلا بعد الكشف عليها من قبل طبيب الشؤون الصحية لمعرفة إمكانية أن تكون صالحة للاستهلاك البشري وإعطاء الموافقة على ذبحها، كما يتم فحص اللحوم بعد عمليات الذبح والتنظيف والتأكد من سلامتها وفي حال كانت سليمة يتم ختمها بالختم الرسمي إيذاناً بالسماح بطرحها في الأسواق، وعن وجود أمراض خلال الموسم الحالي بيّن قرقورة أنه ظهر في الأبقار التهاب جلد عقدي «الكتيل الجلدي» وفي حال وجوده يتم إتلاف الذبيحة كاملة وقد تم إتلاف ٤ –٥ ذبائح أسبوعياً من العجول خلال هذا الشتاء. وبيّن قرقورة أن الشؤون الصحية تشرف على عمليات توظيب كل أنواع اللحوم في مركز التوظيب في دمشق ولا يسمح بطرح أي كمية غير مراقبة صحياً، لذلك نجد أن هناك موثوقية عالية في نوعية لحوم السورية للتجارة المطروحة في صالاتها.

مدير المصرف الزراعي لـ«الوطن»: ٧٨ مليار ليرة ودائع معظمها للتوفير ومنحنا قروضاً بـ٦ مليارات خلال شهرين

| عبد الهادي شباط

صرح مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» بأن المصرف منح عبر فروعه قروضاً منذ بداية العام الجاري حتى بداية شهر (آذار) بقيمة ٨,٩ مليارات ليرة توزعت على ٥,٩ مليارات ليرة إجمالي قروض المصرف ونحو ٣ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للحبوب.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بيّن أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة التي يمارس المصرف فيها نشاطه وأن مبيعات الأسمدة خلال الفترة نفسها تجاوزت ٣٠ ألف طن بقيمة ٥,٦ مليارات ليرة توزعت على ٩٥٣ طناً من أسمدة سوبر الفوسفات و١٩,٧ ألف طن من أسمدة اليوريا و٩,٧ آلاف طن من أسمدة نترات الأمونيوم.

وأضاف: إن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً، حيث ساهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القروض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وتابع: إن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليست هناك قروض استهلاكية لدى الزراعي وإن هناك توجيهات لدى الفروع بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية وأنه تتم دراسة أي طلب يقدم لفروع الزراعي ومنح القروض الطابع الجدية من قبل المستثمر، وسيقوم المصرف بالتمويل بالتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج للمشروع بشكل مدروس وميسر بما يضمن مصلحة المستثمر والمصرف على التوازي، بينما سجل إجمالي ودائع المصرف حسب ما أفاد به المدير العام ٧٨,٢ مليار ليرة معظمها ودائع توفير.

الزراعي وخاصة المشروعات ذات جاهز للتمويل أي مشروع زراعي بشرط تحقق الجدية من قبل المستثمر، وسيقوم

تقلبات الذهب ترهق الصاغة وتحيّر الزبائن تسعيرة أول النهار وأخرى آخره

| علي محمود سليمان

عاد الذهب لتقلبات أسعاره يوم أمس بعد أن كان قد سجل انخفاضاً أول من أمس وصل به سعر غرام الذهب عيار ٢١ إلى ١٦٠ ألف ليرة سورية، ليرتفع صباح الأمس وفق نشرة أسعار جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق ويسجل سعراً بـ١٧٦ ألف ليرة سورية، وبعدها بساعة فقط يغيرون نشرة الأسعار وينخفض إلى ١٧١ ألف ليرة سورية.

هذه التقلبات في أسعار الذهب زادت من حالة الجمود التي تشهدها الأسواق، حيث ينتظر المواطنون أن يستقر الذهب على سعر ثابت لفترة معينة حتى يعلموا إن كانوا سيبيعون أو يشترون، والحال نفسه بالنسبة للصاغة الراغبين باستقرار الأسعار حتى يتحرك السوق ويتمكنوا من تبديل الذهب المعروض على واجهات محالهم، كما صرح أحد الصاغة لـ«الوطن» بأن أغلب الذهب المعروض لديه من الذهب المستعمل أي الذي اشتراه من زبائن وأعاد تنظيفه وتلميعه ليعرضه للبيع.

على حين تمنى أحد المواطنون استمرار ارتفاع الذهب لبيع ما لدى زوجته من ذهب بأعلى سعر ممكن، مبرراً بأن تكاليف المعيشة أصبحت مرتفعة جداً وما لديهم من حلي ومصاغ ذهبية لم يعد يكفي إلا لتوفير مستلزمات المعيشة، على عكس ما كان سابقاً حيث كانوا يبيعون أي قطعة ذهبية للمباشرة بمشروع صغير.

وكانت أغلبية التعليقات من الزبائن وأصحاب المحال تتركز حول تقلب جمعية الصاغة في تحديد التسعيرة التي تغيرها كل ساعة، مطالبين بوضع تسعيرة ثابتة ليتحرك السوق، مستغربين عدم قدرة جمعية الصاغة على الثبات بتسعيرة واضحة ومحددة ولو لساعات من دون تغيرها.

البعض ذهب للقول إن التسعيرة الحقيقية هي لدى الصائغ الذي يبيع على هواه وبعد أن يحسب القيمة السعرية حسبما يناسب أرباحه، من دون الرجوع إلى التسعيرة الرسمية الصادرة عن جمعية الصاغة، حيث أشار أحد الصاغة إلى أن جمعية الصاغة تسعر على هواها وتخفض التسعيرة أو تزيدها بأكثر من ١٦ ألف ليرة سورية يومياً وهذا الحال غير مقبول فهي تؤدي لزيادة عدم الثقة بالجهة المخولة وضع التسعيرة الرسمية ولذلك اتجه عدد من الصاغة للاعتماد على أنفسهم في حساب التسعيرة اليومية بما يناسبهم.

وخلال جولة على أسواق الذهب كان لافتاً أن أغلبية محال الصاغة في سوق الحريقة تأخرت بالافتتاح حيث برر أحد الصاغة بأنه لا فائدة ترجى من الافتتاح المبكر ما دامت أن التسعيرة غير مستقرة ولا يوجد حركة بالسوق، كما أنهم يتأخرون بانتظار وضوح التسعيرة، بينما البعض فضل إغلاق المحل إلى حين استقرار جمعية الصاغة على تسعيرة محددة.

ووفق تسعيرة يوم أمس فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً بـ١٧١ ألف ليرة سورية للمبيع، وسعراً بـ١٧٠٥٠٠ ليرة سورية للشراء، على حين كان سعر غرام الذهب عيار ١٨ بـ١٤٦٥٧١ ليرة سورية للمبيع، وبسعر ١٤٦٠٧١ ليرة سورية للشراء، ومن المحتمل أن تتغير الأسعار لاحقاً والله وحده يعلم إن كانت ستتجه للصعود أو الهبوط، مع العلم أن سعر الأونصة الذهبية انخفض لحوالي ١٧٠٠ دولار.

اليوم اجتماع لغرفة تجارة دمشق لمناقشة الأسعار

تصدير ٣٥ براداً يومياً من الخضار إلى الخليج والعراق وانخفاض في تصدير الكمأة

| رامز محفوظ

من المقرر أن تعقد غرفة تجارة دمشق اجتماعاً اليوم لمناقشة موضوع أسعار المواد الغذائية، حسب ما بيّن نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة.

وبخصوص حركة صادرات الخضر والفواكه إلى دول الجوار أوضح قسومة أن الحركة تعتبر جيدة حالياً وما زالت بالوتيرة نفسها التي كانت خلال الفترة الماضية، مبيناً بأن نحو ٣٥ براداً محملة بالخضر والفواكه تذهب يومياً إلى دول الخليج عبر معبر نصيب الحدودي وإلى العراق.

وأكد بأن كمية الكمأة التي تصدر فقط هي التي انخفضت حالياً حيث انخفضت الكمية من ١٠ طن إلى ٣ أطنان يومياً خلال الفترة الحالية، على حين أن كمية الأنواع الأخرى المصدرة من الخضر والفواكه لم تنخفض.

وقال: نحن في نهاية إنتاج الموسم الحالي وسيبدأ إنتاج وتصدير منتجات الموسم الصيفي الجديد بداية شهر أيار القادم.

وبيّن أن تكلفة استيراد الأعلاف على المستوردين ازدادت حالياً بنسبة ١٠٠ بالمئة، إذ إن مستوردي الأعلاف كانوا يحصلون على الدولار من المصرف المركزي بالسعر التفضيلي ١٢٥٦ ليرة من أجل استيراد الأعلاف بشرط إعطاء الحكومة ٣٠ بالمئة من الكمية المستوردة.

وبيّن أن ازدياد تكلفة استيراد الأعلاف على المستوردين ساهم في ارتفاع أسعار الحليب في الأسواق سواء حليب البقر أو حليب الغنم.

ولفت إلى أنه لم يكن من المتوقع أن ترتفع أسعار الحليب خلال الفترة الحالية، مبيناً أنه نتيجة لارتفاع سعر الأعلاف ازداد سعر كيلو حليب البقر حالياً بنسبة ٥٠ بالمئة إذ كان منذ نحو أسبوعين بحدود ٨٠٠ ليرة أما اليوم فسعر الكيلو بحدود ١٢٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن منتجي الحليب يخسرون حالياً لأن العلف المخصص للبقرة أصبح أغلى من سعر مبيع الحليب إذ إن قيمة العلف الذي تستهلكه البقرة خلال شهر بات حالياً أكثر من قيمة الحليب الذي تنتجه البقرة شهرياً.

وأوضح أن أسعار الحليب من الممكن أن تستقر خلال الفترة القادمة على أسعارها الحالية لكن ليس هناك أي بوادر لانخفاضها وفي حال لم تنخفض أسعار الأعلاف لن يكون هناك انخفاض بسعر الحليب.

وأشار إلى أن إنتاج حليب الغنم يعتبر ضعيفاً حالياً وفترة إنتاجه ٣ أشهر فقط في العام، على حين أن فترة إنتاج حليب البقر تستمر ١٠ أشهر خلال العام.

ولفت إلى أن سعر كيلو حليب الغنم بالمفرق اليوم ١٥٠٠ ليرة، على حين أن سعر كيلو حليب البقر بالمفرق اليوم بحدود ١٣٥٠ ليرة وبالجملة بحدود ١٢٠٠ ليرة.

«التموين»: آلية لمعاقبة مخالفي أسعار سندويش الشاورما والفلافل

ونوس لـ«الوطن» الأولوية على أسعار المواد والسلع الاستهلاكية الأساسية

| الوطن

التموين خلال الأيام القادمة لضبط الأسعار وسيتم اتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالف للنشرات التموينية الصادرة عن وزارة التموين وسيتم لمس هذه الإجراءات على الأرض بشكل واضح.

ونوه بأن الأسعار انخفضت لحدود أمس بما يعادل ٣٠ بالمئة تقريباً، مبيناً أنه من المؤكد أن نرى بعض التجار غير ملتزمين بتخفيض أسعارهم بهذه النسبة، مشيراً إلى أنه تم التوجيه بالأمس لجميع دوريات جهاز حماية المستهلك التشدد بمراقبة الأسعار وتنظيم الضبوط بحق المخالف بأقسى درجة من العقوبة، لافتاً إلى أن أقسى عقوبة ممكن اتخاذها ضمن القانون ١٤ الصادر عن وزارة التموين هي الإغلاق وفي حال تكرار المخالفة تتم إحالة المخالف إلى القضاء المختص.

وأشار إلى أن الجهود الحكومية جميعها تبذل باتجاه تخفيض الأسعار ونحن نتمنى انخفاض الأسعار بنسبة أكبر من هذا بكثير، مبيناً بأننا سنشهد خلال الأيام القادمة انخفاضات تدريجية في الأسعار وستشمل هذه الانخفاضات كل القطاعات التجارية.

وأكد بأنه بالإضافة للتشدد بمراقبة الأسواق تقوم وزارة التموين بمتابعة المحتكرين للمواد، لافتاً إلى أنه خلال الفترة الماضية تم الإعلان عن تنظيم ضبوط وخاصة بمادة الزيت لمستودعات ضخمة مخزنة الزيت حيث تمت مصادرة الكمية الموجودة في هذه المستودعات وتم تحويل الكميات المصادرة إلى «السورية للتجارة» من أجل بيعها من قبلها.

وأشار إلى أن خطة وزارة التموين تسير حالياً على جميع الاتجاهات سواء بالنسبة للأسعار المتداولة بشكل يومي أو باتجاه المحتكرين للمادة الاستهلاكية.

وفي ختام حديثه نوه ونوس بأنه لا يمكن إنكار موضوع التزام بعض المنتجين بتخفيض الأسعار والذين يعتبرون من أصحاب الأيادي البيضاء بهذه الأمور، لكن المنتج الذي لا يلتزم حالياً بموضوع تخفيض الأسعار سيصبح ملتزماً من خلال تطبيق الإجراءات القانونية بحقه.